TD/B/EX(6)/2

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

تقرير مجلس التجارة والتنمية
عن دورته التنفيذية السادسة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،
في ١٣ و١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤

الأمم المتحدة

TD/B/EX(6)/2

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
جنيف

تقرير مجلس التجارة والتنمية
عن دورته التنفيذية السادسة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،
في ١٣ و١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤

الأمم المتحدة
نيويورك وجنيف، ١٩٩٤

المحتويات

		الفقـــرات	الصفحة
أولا-	مقدمة	١	٣
ثانيا-	استعراض سياسات التعاون التقني في الأونكتاد (البند ٢ من جدول الأعمال)	٢ - ٢٩	٤
	- الإجراء الذي اتخذه المجلس	٢٩	١٠
ثالثا-	مركز الجماعة الأوروبية في اللجنـــة الخاصـــة المعنيـة بالأفضليات (البند ٣ من جدول الأعمال)	٣٠ - ٣٤	١١
	- الإجراء الذي اتخذه المجلس	٣٤	١٢
رابعا-	مشروع اختصاصات الفرقـة العاملـة المعنيـة بالخطـة المتوسطة الأجل والميزانيـة البرنامجيـة (البند ٤ مـن من جدول الأعمال)	٣٥ - ٥٢	١٣
	- الإجراء الذي اتخذه المجلس	٥٢	١٨
خامسا-	المسائل الإجرائية والمؤسسية والتنظيمية والإدارية . .	٥٣ - ٥٦	١٩

المرفقات

المرفق		
الأول-	جدول أعمال الدورة التنفيذية السادسة لمجلس التجارة والتنمية	٢١
الثاني-	العضوية والحضور	٢٢

أولا - مقدمـــة

١- عقدت الدورة التنفيذية السادسة لمجلس التجارة والتنمية في قصر الأمم، في جنيف، في ١٣ و١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. وكانت الدورة التنفيذية عبارة عن جلسة واحدة - هي جلسة المجلس العامة ٨٤٤ - عُلّقت يوم ١٣ أيلول/سبتمبر لإتاحة إمكانية عقد جلسة غير رسمية بشأن البند ٢ من جدول الأعمال (استعراض سياسات التعاون التقني في الأونكتاد) واستؤنفت في ١٤ أيلول/سبتمبر لاستكمال أعمال الدورة. وجدول أعمال الدورة التنفيذية السادسة مستنسخ في المرفق الأول أدناه.

ثانيا - استعراض سياسات التعاون التقني في الأونكتاد

(البند ٢ من جدول الأعمال)

٢- كانت الوثيقة التالية معروضة على المجلس لكي ينظر في هذا البند من جدول الأعمال:

"تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الخبيرين الاستشاريين المستقلين" - مذكرة من أمانة الأونكتاد (TD/B/EX(6)/CRP.1).

كما كانت الوثيقة التالية متاحة فيما يتعلق بهذا البند:

"استعراض سياسات التعاون التقني" - مذكرة من الأمين العام للأونكتاد (TD/B/40(2)/14).

٣- وقد لاحظ الرئيس، كما هو وارد في تقرير الخبيرين الاستشاريين المستقلين (TD/B/40(2)/14)، أن البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة التحول تستفيد مباشرة من الأعمال التنفيذية للأونكتاد، التي تعتبر منتجة بصورة مباشرة في أنحاء العالم. وبالمثل، تقدّر الجهات المانحة هذه الأعمال، كما يُستدل من تنامي الإسهامات المخصصة للبرامج والمشاريع. ومع ذلك، يتفق الجميع على ضرورة القيام بالتعاون التقني بأقصى قدر ممكن من الكفاءة والفعالية. وبحسب رأي الخبيرين الاستشاريين، إن سجل الأونكتاد في هذا الصدد جدير بالثناء، بيد أنهما طرحا كذلك عددا من المقترحات المثيرة للاهتمام والعملية لمواصلة تعزيز التعاون التقني. وتستطيع الأمانة أن تعمل وفق بعض توصياتهما، في ضوء ما يسفر عنه الاستعراض الحالي. وتدعو توصيات أخرى إلى أن تقوم الدول الأعضاء بإجراء مداولات واتخاذ قرارات والقيام بالمتابعة. وقد ورد في الفصل الأخير من تقرير الخبيرين الاستشاريين، الذي يتناول الاستنتاجات والتوصيات، موجز جيّد للمجالات التي ينبغي للمجلس أن يركّز انتباهه عليها.

٤- وقال ممثل الهند إن استعراض سياسات التعاون التقني للأونكتاد يأتي في الوقت المناسب نظرا لحدوث جملة من التطورات البعيدة الأثر على مسرح التجارة الدولية لها أثر على الأدوار والأعمال المقبلة للمنظمات التي تركز على التجارة والتنمية الدوليتين. وفي تعليقه على عدد من التوصيات الواردة في تقرير الخبيرين الاستشاريين، قال إن من شأن توزيع ميزانية الأونكتاد على شُعبه المختلفة وتخصيصها لها أن يتيحا للمنظمة إمكانية مواصلة كافة مهامها الرئيسية. وينبغي أن يستمر التعاون التقني كأحد البنود. وينبغي أن لا يصبح عبئا مهيمنا على ميزانية الأونكتاد على حساب الأعمال المفيدة الأخرى التي تمارسها الأمانة. ولذلك، ينبغي أن تظل أنشطة التعاون التقني للأونكتاد، كما هي الآن، مدعومة بصورة كبيرة بأموال خارجة عن الميزانية من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من الجهات المانحة. وقد أشار التقرير إلى أن برنامج

الأمم المتحدة الإنمائي متلهّف على الدخول في حوار مع الأونكتاد يتعلق بالسياسة العامة: فينبغي لهذا الحوار أن يقوم على أساس الاستمرار. ويتعين أن تشترك الأمانة مع الدول الأعضاء في المقترحات المحددة التي ترغب في اتباعها مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. كما يتعين تأييد الاقتراح الداعي إلى إنشاء صندوق استئماني عام إن كان من شأنه أن يؤدي إلى تعبئة أضافية للموارد وإلى تحقيق مزيد من الكفاءة.

٥- وفيما يتعلق بأهداف التعاون التقني للأونكتاد، قال إنه ينبغي إيلاء الأولوية لتقديم المساعدة من أجل (أ) تعزيز القدرات التفاوضية، و(ب) تنمية الموارد البشرية، و(ج) تحسين الأنظمة والإجراءات. وأضاف أن الاقتراح الوارد في الفقرة ١١٨ من التقرير، والذي مفاده أن على الأونكتاد أن يضع نهجا أكثر شمولا في مجال التدريب، هو اقتراح له فائدته. وينبغي العمل على تحقيق الاقتراح الداعي إلى إنشاء جهة مركزية للتدريب داخل الأونكتاد، يمكن أن تأخذ شكل معهد لتنمية التجارة. وبإمكان الأمانة إعداد اقتراح تفصيلي، بما في ذلك متطلبات التمويل، يُعرض على الدول الأعضاء للنظر فيه.

٦- وفيما يتعلق بالشفافية، أعرب عن موافقته على وجهة النظر المعرب عنها في التقرير (الفقرة ١٣٠) والقائلة إن على الأمانة تقديم تقارير أكثر شمولا حول برامج التعاون التقني. وقال إن من الممكن تقديم تقرير شامل عن هذا الأمر كل سنة إلى الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية، وتعميمه بعد ذلك على الدول الأعضاء.

٧- وأعرب ممثل سويسرا عن ترحيب السلطات السويسرية بالعملية التي بدأت بنشر تقرير الخبيرين الاستشاريين. وقال إن هناك بعض الجوانب التي أثارت بعض مشاعر القلق، لكنه أعرب عن ارتياحه لاتخاذ الخطوات الأولى من أجل تنفيذ التوصيات الرامية إلى زيادة الشفافية والكفاءة الإدارية الشاملة، وللانفتاح الذي في ظله تُمارس هذه العملية الهامة. فالانفتاح، كشرط مسبق لتحقيق الشفافية، لا يمكن قياسه بالتقارير المنشورة فقط؛ إنه أيضا جزء من عملية تبادل المعلومات. ومن شأن قرار بأن يدرج المجلس استعراض التعاون التقني في جدول أعماله، كما يرد ذلك في الفقرة ٥ من TD/B/EX(6)/CRP.1، أن يزيد تدفق المعلومات زيادة كبيرة، ومن ثم أن يسهم في تحسين الشفافية.

٨- وقال إن السلطات السويسرية تشارك كذلك في ما توصل إليه التقرير من أن تخصيص المبالغ العامة ليس موضوعا بوضوح وبالتأكيد ليس شفافا، وأثنى على الأمانة لشروعها في عملية تنفيذ الفقرة ١٣٩ من التقرير.

٩- وأضاف أن هناك نقطة أخرى سببت قلق السلطات السويسرية، وهي البطء في تنفيذ الأولويات السياسية التي حددتها الدول الأعضاء. وإن إدراج التعاون التقني في جدول أعمال المجلس يمكن أن يحسن

تحديد الأولويات، ومن ثم، الكفاءة الشاملة لتعاون الأونكتاد التقني، مما يضمن أنه سيكون "مدفوعا بالطلب" وليس "مدفوعا بالعرض".

١٠- وأعرب عن سرور السلطات السويسرية لما لاحظته من نية الأونكتاد الدخول مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في حوار منتظم ودوري بشأن السياسة العامة. كما أعرب عن ترحيب السلطات السويسرية بالجهود الرامية إلى تعزيز وتنسيق التعاون مع المنظمات الدولية المعنية الأخرى، وخاصة مركز التجارة الدولية، ومنظمة التجارة العالمية، ومؤسستي بريتون وودز، مع مراعاة تجنب الازدواج والتداخل.

١١- وفيما يتعلق بمسألة الصندوق الاستئماني العام، قال إن السلطات السويسرية لا تزال معارضة، غير أن ذلك لن يعرقل مناقشة سبل إيجاد ترتيبات أكثر قابلية للتنبؤ بها. وبإمكان هذه السلطات أن تتخيل المساهمة في صندوق استئماني عام، ما دام يمكن التوفيق بين صندوق كهذا ونهجها الحالي القائم على أساس كل مشروع على حدة.

١٢- وفيما يتعلق باقتراح إنشاء "مؤسسة مستقلة لا تستهدف تحقيق الربح وتكفي نفسها بنفسها" - أو "مؤسسة استشارية" - قال إن سويسرا تجد أنه اقتراح جدير بالتأييد، وإنها على استعداد للمساهمة في دراسة الجدوى. ونظرا لأن هذا الاقتراح يشتمل على مسائل قانونية حساسة، يتعين أن تُجرى هذه الدراسة بأكبر قدر ممكن من الشفافية. وقد يكون من المفيد إجراء مشاورات لمناقشة اختصاصات هذه الدراسة. وعن تنمية الموارد البشرية، قال إن وجود وحدة صغيرة لتنمية الموارد البشرية سيكون كافيا لإرشاد الأمانة لتبني نهج أكثر تماسكا إزاء كافة أنشطة التدريب المختلفة التي يضطلع بها الأونكتاد.

١٣- وقال المدير التنفيذي لمركز التجارة الدولية للأونكتاد والغات إنه أثناء استعراضه الداخلي الشامل الأخير لمركز التجارة الدولية، أولى اعتبارا جادا لما ورد في تقرير الخبيرين الاستشاريين من توصيات، آخذا في اعتباره الولاية الخاصة بكل من مركز التجارة الدولية والأونكتاد. وسوف يجري إشراك الهيئتين الراعيتين للمركز المذكور في النتائج الأولية لهذا الاستعراض، وسيُعرض الاقتراح النهائي على الدورة السابعة والعشرين للفريق الاستشاري المشترك، (٢١ إلى ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤). وأضاف أن هذا الاستعراض الداخلي، الذي يشتمل على تقييم أولي لعلاقة مركز التجارة الدولية بالأونكتاد (وكذلك بالغات) سيمكن مركز التجارة الدولية من القيام بتحليل أكثر عمقا لعلاقته بالهيئتين الراعيتين له، ومن وضع توصيات أكثر تحديدا في الأشهر المقبلة.

١٤- وقال ممثل باكستان إن تقرير الخبيرين الاستشاريين أسهم إسهاما مفيدا جدا في النظر في التعاون التقني. ومع ذلك، يتعين توخي الحذر كي يُضمن أن تنفيذ توصيات التقرير لا يخل بالتوازن القائم لولاية الأونكتاد على النحو الوارد في التزام كرتاخينا. وينبغي للشُعب الموضوعية للأونكتاد مواصلة تقديم

المساعدة التقنية، ويتعين زيادة تعزيز وحدة التعاون التقني للأونكتاد. وينبغي أن لا يحدث ازدواج في العمل، خاصة مع عمل مركز التجارة الدولية. وقال أخيرا إنه إذا تقرر إنشاء معهد للتجارة والتنمية، فينبغي أن يقع في بلد نام كي يكون أكثر فعالية من حيث التكاليف.

١٥- وأعرب ممثل الصين عن تقدير وفد بلده لتقرير الخبيرين الاستشاريين المستقلين بشأن ما يعتبر، في رأيه، أحد أهم جوانب عمل الأونكتاد. وقال إنه لاحظ التعليقات والتوصيات التي قدمتها الأمانة وردود الفعل الإيجابية التي أظهرتها الوفود. فالتوصيات الواردة في تقرير الخبيرين الاستشاريين سليمة، والوفد الصيني يوافق عليها إجمالا. وقال إن الميزة النسبية للأونكتاد، المشار إليها في الفقرة ٥٢ من التقرير، هي مفهوم يتعين الحفاظ عليه واستخدامه على نحو جيد. وللأونكتاد في النظام التجاري الدولي الذي يبرز الآن، دور متميز ينبغي ان يقوم به في زيادة وعي البلدان النامية بالإمكانيات الجديدة، وفي مساعدتها على الاشتراك بصورة كاملة في النظام.

١٦- وأضاف أن الفقرة ٩٧ من تقرير الخبيرين الاستشاريين تبرز الفروق في أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها كل من الأونكتاد ومركز التجارة الدولية، إذ يركز الأونكتاد على الأنشطة المتعلقة بالسياسة العامة على الصعيد الوطني وليس على التعاون على مستوى المؤسسات. ومن الأهمية بمكان ضمان أن يظل محتوى أنشطة التعاون التقني للأونكتاد متصلا اتصالا وثيقا بمجال أعماله المتعلق بالسياسة العامة.

١٧- وقال إنه يرى أن التنسيق الملائم لأنشطة التعاون التقني داخل الأمانة أمر أساسي خصوصا بعد إدماج مركز الأمم المتحدة للشركات عبر الوطنية ومركز الأمم المتحدة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية السابقين في الأونكتاد. وإن إنشاء منظمة التجارة العالمية يعني أن التعاون بين الأونكتاد والمنظمات الدولية الأخرى سوف يصبح أكثر أهمية أيضا في الجهود الرامية إلى ضمان التوصل إلى نتائج فعالة. وأضاف أن وفد بلده يأمل أن يواصل الأونكتاد تعزيز تنمية أعماله في مجال التعاون التقني وأن يحافظ، زيادة على ذلك، على صلات وثيقة بالوفود المتمركزة في جنيف وبإدارات الجهات المركزية الوطنية للدول الأعضاء بغية ضمان تنظيم أنشطة التعاون تنظيما جيدا.

١٨- وقال ممثل بيرو إنه يجب التأكيد على تعاون أوثق بين الأونكتاد والحكومات، وكما اقترح على الوجه الصحيح في الفقرة ١٣٠ من تقرير الخبيرين الاستشاريين، على مشاركة أكبر من جانب المنظمات الحكومية الدولية من خلال تقديم تقارير سنوية عن التعاون التقني. وأشار إلى الفقرة ٢١٠ من التقرير المتعلق بالتعاون التقني، المقدم إلى الفرقة العاملة في ١٩٩٢ والذي يغطي السنوات ١٩٨٩-١٩٩١، فلاحظ أن الاقتراح المتعلق بإمكان إنشاء قاعدة بيانات بشأن التعاون التقني تشتمل على المعلومات المتصلة بمتابعة نتائج المشاريع وتنفيذها لم يوضع بعد موضع التطبيق. وفيما يتعلق بالدافع الأصلي لمنح التعاون التقني - أي ما إذا كان "مدفوعا بالطلب"، أم "مدفوعا بالعرض"، أعرب عن اعتقاد وفد بلده بأن الطلب من البلدان ينبغي ان يكون

هو الاعتبار الموجّه. فينبغي للأونكتاد أن يقدم التعاون التقني، بما يتسق مع طلبات البلدان، على أساس الميزات النسبية والتكامل مع المنظمات الأخرى، وخاصة الفاو ومركز التجارة الدولية. كما ينبغي للأونكتاد أن يحتفظ ببيان يوضح الإطار الدقيق لتعاونه التقني.

١٩- وأنهى كلمته قائلا إنه يعتبر أن إنشاء صندوق استئماني فكرة جيدة جدا شريطة أن تتوفر الرغبة لدى الجهات المانحة الرئيسية في الاشتراك فيه. فمن شأن الصندوق أن يتيح لأمانة الأونكتاد مجالا أكبر للمناورة. كما أن إنشاء معهد للتجارة والتنمية سيكون ذا فائدة عظيمة، خاصة فيما يتصل بتصور وإعداد البرامج الحاسوبية التي ساعدت في مناسبات كثيرة في المفاوضات المباشرة. ويجب إيلاء نظرة إيجابية إلى إنشاء دائرة استشارية ينبغي أن تكون صغيرة وأن لا تتطلب أية تكاليف إضافية أو أي موظفين إضافيين.

٢٠- وأعرب المتحدث باسم الاتحاد الأوروبي (ألمانيا) عن تقديره للخبيرين الاستشاريين على تقريرهما الذي يشتمل على مقترحات جيدة. وقال إن الأونكتاد قام بأداء جيد حتى الآن، والاتحاد الأوروبي يوافق على أن الأونكتاد، بينما يظل وكالة صغيرة، يستطيع القيام بدور حيوي وفريد عن طريق ملء فجوات مختارة واستراتيجية للتعاون التقني. وقال إن مقترحات الأمانة الواردة في TD/B/EX(6)/CRP.1 منتجة إلى حد كبير وجديرة بالتقدير. وينبغي أن يُبنى التعاون التقني للأونكتاد على أساس احتياجات البلدان في إطار حوار مع الجهات المانحة يتعلق بالسياسة العامة، وبناء على ذلك، يتعين أن يمارس مجلس التجارة والتنمية رقابة أوثق على أنشطة التعاون التقني للأونكتاد.

٢١- وأضاف قائلا إن المجالات المختلفة المحددة في التقرير ينبغي مواصلتها، بالتشاور مع مركز التجارة الدولية ومنظمة التجارة العالمية. وتعتبر برامج تنمية الموارد البشرية هامة بصورة خاصة ويتعين تخصيص موارد مناسبة لها. ويجب أن تتلقى أفريقيا وأقل البلدان نموا انتباها خاصا. وأعرب عن ترحيب الاتحاد الأوروبي بنهج الأمانة الحذر إزاء إنشاء شركة استشارية. وفيما يتعلق بالتدريب، قال إنه ينبغي عدم إنشاء معهد جديد، وينبغي تمويل وحدة تدريب منظمة من جانب الجهات المانحة والمؤسسات بصورة غالبة. وفضلا عن ذلك، إن قرارا في هذه المرحلة بشأن إنشاء صندوق استئماني عام سيكون سابقا لأوانه. وأنهى كلمته بالإشارة إلى أنه نظرا إلى أن الكثير من المساعدة التقنية هو نتيجة ثانوية لأعمال الأونكتاد في تحليل ومناقشة السياسة العامة، فقد يكون من الصعب زيادة قدرة الأمانة في هذا المجال، وإن كانت مستصوبة.

٢٢- وقال ممثل النرويج إن وفد بلده يشارك في بيان الاتحاد الأوروبي. وأضاف أن النرويج تشارك في التقييم الإيجابي لأنشطة التعاون التقني للأونكتاد، المذكور في تقرير الخبيرين الاستشاريين، كما يظهر ذلك في مساهمة النرويج الكبيرة في تلك الأنشطة. غير أن التعاون التقني، على أهميته، ليس النشاط الوحيد

للأونكتاد. وينبغي التشديد على الإثراء المتبادل بين التحليل والمداولات الحكومية الدولية من ناحية، والتعاون التقني من ناحية أخرى. وفيما يتعلق بالإبلاغ والشفافية، قال إن النرويج تؤيّد المناقشة العامة وليس التفصيلية، حول التعاون التقني في المجلس. وبالمثل، سيكون من المفيد تقديم تقرير سنوي حول الموضوع، ولكن ينبغي أن لا يكون هذا التقرير فائق الشمول.

٢٣- وأضاف أن الجهود الرامية إلى تعبئة الموارد أساسية. وأن فكرة إنشاء صندوق استئماني عام لها بعض المزية، غير أن ذلك ينبغي أن لا يحرم الجهات المانحة من حقها في تخصيص مساهماتها. ويتعين تجنب الازدواج غير الضروري، وينبغي للأونكتاد، شأنه شأن المنظمات الأخرى، أن يركز على المجالات التي له فيها ميزة نسبية. فعمل الأونكتاد المتصل بالتجارة والبيئة، مثلا، مفيد بصورة خاصة. ومن المستصوب وجود تعاون أوثق ومزيد من الإيضاح لتقسيم العمل مع منظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية والمنظمات الأخرى.

٢٤- وقال ممثل السويد، مشيرا إلى توزيع المسؤوليات في مجال التعاون التقني، إن تشجيع التجارة عموما ينبغي أن يتناوله أساسا مركز التجارة الدولية، بينما ينبغي لأنشطة الأونكتاد أن تكون انتقائية واستراتيجية ومتصلة بالعمل المعياري للمنظمة. ويتفق نهج كهذا مع كل من التزام كرتاخينا وتقرير الخبيرين الاستشاريين. ويتعين تنسيق التعاون التقني داخل منظومة الأمم المتحدة لتجنب الازدواجية. وفيما يتعلق بفكرة إنشاء صندوق استئماني عام، قال إن وفد بلده يحبذ نهجا حذرا وليس على استعداد للالتزام. ويجب ممارسة نفس الحذر فيما يتعلق باقتراح إنشاء معهد للتجارة والتنمية.

٢٥- وأعرب ممثل بنغلاديش عن تقديره لتأكيد الأمانة أنه لن يحدث تغير في توازن عمل الأونكتاد بين التعاون التقني والمجالات الأخرى. كما أيد الرأي القائل بأن المساعدة التقنية ينبغي أن تكون "متصلة بالطلب" وليس "مدفوعة بالعرض" وأنه يتعين إنفاق المزيد من الموارد على المستوى القطري وليس في جنيف. وفيما يتعلق بالصندوق الاستئماني العام، أعرب عن شعوره بأن هذه الآلية ستكون لها الميزة المتمثلة في أن الأموال الموجهة إليها ستكون حرة، وأن التخصيص يمكن إجراؤه على أساس الاختيار الحر ويمكن استخدامه بمزيد من الفعالية. وهذا أكثر ملاءمة من نهج معالجة كل مشروع على حدة، خاصة في وقت يهبط فيه المستوى الإجمالي للإعانة. وفيما يتعلق باقتراح إنشاء معهد للتجارة، قال بأن معهدا كهذا، في حالة إنشائه، ينبغي أن يكون في بلد نام، مما يخفض التكاليف الجارية.

٢٦- وأشار ممثل هنغاريا إلى الفقرة ٥ من ورقة الأمانة التي تطلب تقديم المقترحات حول ما يمكن إدراجه في التقارير التي تعدها الأمانة. فقال إنه قد يكون من المستصوب، اتساقا مع الفقرة ١٣٩ من تقرير الخبيرين الاستشاريين حول تخصيص النفقات العامة، تلقي معلومات عن الحالة الراهنة وكذلك عن الالتزامات القائمة وعن الاقتراحات المتعلقة بالتنفيذ في المستقبل. وفيما يتعلق باقتراح إنشاء صندوق استئماني عام،

قال إنه يرى أن تجربة الصندوق الاستئماني للشركات عبر الوطنية، وكذلك الصندوق الاستئماني لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) يجب أن تؤخذ في الاعتبار. وأخيرا أكد أهمية وضع الأولويات على النحو الوارد في الفقرة ١١٥ من التقرير.

٢٧- وأيد ممثل الاتحاد الروسي التوصيات الرئيسية الواردة في تقرير الخبيرين الاستشاريين، وأعرب عن التقدير لمحتوى وسرعة رد فعل الأمانة إزاءها. وقال إن المساعدة التقنية للأونكتاد مطلوبة بصورة خاصة في فترة ما بعد جولة أوروغواي، عندما يتعين على بلدان نامية كثيرة، وكذلك على البلدان التي تمر بمرحلة التحول، أن تتكيف مع الظروف الجديدة. وللأونكتاد دور متزايد الأهمية ينبغي أن يؤديه كهيئة دولية هامة معنية بالتجارة والتنمية، بما في ذلك الدور التفاوضي. وسوف تتناول الجمعية العامة توزيع المهام والتنسيق بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية ومؤسستي بريتون وودز، وأعرب عن أمله في أن يرى نتائج إيجابية في شكل توصيات ومبادئ توجيهية من أجل هذا التنسيق على أساس التكامل المتبادل. وأعرب عن ترحيبه بقيام الأونكتاد ومركز التجارة الدولية بتنسيق العمل الرامي إلى دعم إمكانات التصدير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وقال إنه ينبغي السعي نحو الحصول على المزيد من الدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وينبغي أن يعكس الحوار مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الصلة بين التنمية البشرية والتجارة والتنمية.

٢٨- وأخيرا قال إن عددا من المسائل المطروحة في تقرير الخبيرين الاستشاريين وفي مذكرة الأمانة يتطلب المزيد من النظر الجاد، بما في ذلك المقترحات المثيرة للاهتمام المتعلقة بالصندوق الاستئماني وبمعهد التجارة والتنمية.

الإجراء الذي اتخذه المجلس

٢٩- في الجلسة ٨٤٤ المستأنفة المعقودة في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، أحاط المجلس علما بالتقرير الشفوي الذي قدمه السيد إ. كيناس (اليونان)، نائب الرئيس، حول الجلسة غير الرسمية التي ترأسها بشأن هذا البند. وبناء على توصية الجلسة غير الرسمية، اعتمد المجلس القرار التالي:

يقرر مجلس التجارة والتنمية، في دورته التنفيذية السادسة، أن استعراض السياسة العامة المتصلة بالتعاون التقني في الأونكتاد، في سياق الفقرة ٦٨ من التزام كرتاخينا، سوف يُدرج كبند في جدول أعمال الجزء الأول من الدورة الحادية والأربعين للمجلس وأن هذا البند سوف يخصص للجنة الثانية للدورة.

ثالثا - مركز الجماعة الأوروبية في اللجنة الخاصة المعنية بالأفضليات

(البند ٣ من جدول الأعمال)

٣٠- أتيحت الوثيقتان التاليتان للمجلس لنظره في هذا البند:

"مركز الجماعة الأوروبية في اللجنة الخاصة المعنية بالأفضليات" - مذكرة إيضاحية من رئاسة الاتحاد الأوروبي (TD/B/40(2)/22)

"رسالة من رئيس مجموعة الـ٧٧" (TD/B/40(2)/CRP.3).

٣١- ذكّر الرئيس، في معرض إبلاغه عن المشاورات التي كان يجريها حول هذا البند في الأشهر الأخيرة، بأنه قد صرح، في المشاورات الشهرية للموظف المسؤول عن الأونكتاد المعقودة في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٤، بأن الجولة الأولى من مشاوراته لم تكن حاسمة. وقد أظهرت الاتصالات غير الرسمية الأخرى أن مشاوراته تظل غير حاسمة، على الرغم من اهتمام الأطراف بالتوصل إلى اتفاق بشأن هذا الموضوع. وقد طلب بعض أعضاء المجلس المزيد من الإيضاح حول عدد من النقاط. وإحدى نقاط الإيضاح هذه تتعلق بما إذا كانت الجماعة الأوروبية تسعى إلى الحصول، في اللجنة الخاصة المعنية بالأفضليات، على نفس المركز الذي تتمتع به بالفعل في فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالممارسات التجارية التقييدية. وهناك نقطة أخرى تتعلق بالمركز الذي تتمتع به الجماعة الأوروبية في منظمات دولية أخرى. وبناء على ذلك، فإنه يرى ضرورة إجراء المزيد من المشاورات بغية التوصل إلى فهم كامل بشأن هذا الموضوع. واقترح أن يتم إبلاغ نتائج هذه المشاورات إلى المشاورات الشهرية للموظف المسؤول عن الأونكتاد.

٣٢- وأعرب المتحدث باسم الاتحاد الأوروبي (ألمانيا)، متحدثا أيضا بالنيابة عن الجماعة الأوروبية وممثل لجنة الاتحادات الأوروبية، عن شكره للرئيس لجهوده المتنوعة والمكثفة من أجل الوصول بالمشاورات إلى نتيجة ناجحة. وقال إنه يفهم جيدا أسباب عدم التوصل إلى اتفاق بعد.

٣٣- وفي رده بشأن المسألتين اللتين أشار إليهما الرئيس، قال أولا إن الجماعة الأوروبية تسعى في الواقع إلى الحصول على مركز في اللجنة الخاصة المعنية بالأفضليات يكون مماثلا للمركز الذي تحمله بالفعل في فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالممارسات التجارية التقييدية. وفي واقع الأمر، إن للجماعة الأوروبية مقدرة خاصة بها في مجال الرسوم الجمركية والأفضليات، حتى أكثر مما لها في ميدان المنافسة والممارسات التجارية التقييدية. ولذلك، ينبغي أن يكون للجماعة الأوروبية الحق في أن تتحدث مثل الدول الأعضاء، ولكن بدون حق التصويت. وهذا هو كل ما تسعى إليه الجماعة. وفي رده بشأن المسألة الثانية، قال إن الجماعة

الأوروبية لا تستهدف أن يكون لها في الهيئات الحكومية الدولية التابعة للأونكتاد مركز شبيه بمركزها في المنظمات الدولية الأخرى، حيث إن الجماعة في حد ذاتها هي عضو كامل العضوية. وهكذا، ترى الجماعة أن طلبها متواضع جدا. وإن المتحدث باسم الاتحاد الأوروبي وممثل لجنة الاتحادات الأوروبية على استعداد لتقديم المزيد من المعلومات والتوضيحات للمساعدة في مشاورات الرئيس. وأخيرا، قال إنه يمكنه أن يوافق على الاقتراح القائل بإبلاغ نتائج المشاورات اللاحقة إلى مشاورات شهرية مقبلة للموظف المسؤول عن الأونكتاد، على أساس الفهم بأن الموضوع سيحال بعد ذلك إلى المجلس نفسه لاستصدار قرار رسمي، إذا كان من الواضح أن بالإمكان التوصل إلى نتائج مرضية.

الإجراء الذي اتخذه المجلس

٣٤- في الجلسة ٨٤٤ المستأنفة المعقودة في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، أحاط مجلس التجارة والتنمية علما بأن مزيدا من النظر بصورة غير رسمية في هذه المسألة ضروري، وفوض رئيس الدورة الأربعين للمجلس مواصلة مشاوراته والإبلاغ عن النتائج إلى المشاورات الشهرية التالية للموظف المسؤول عن الأونكتاد.

رابعا- مشروع اختصاصات الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية

(البند ٤ من جدول الأعمال)

٣٥- كانت الوثيقة التالية معروضة على المجلس، لكي ينظر في هذا البند:

"مشروع قرار بشأن اختصاصات الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية" (TD/B/EX(6)/L.1).

٣٦- افتتح الموظف المسؤول عن الأونكتاد المناقشة حول هذا البند فوجه الانتباه إلى نص رسالة كان قد تلقاها من مقر الأمم المتحدة في نيويورك. وهذا النص كان قد وافق عليه وكيل الأمين العام للإدارة والتنظيم ووكيل الأمين العام للشؤون القانونية، المستشار القانوني. ولذلك فإنه يمثل وجهات نظر الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن الاخصاصات المقترحة للفرقة العاملة. وعلى النحو المتفق عليه من وكيلي الأمين العام، قرأ النص الذي هو، بعد بعض الفقرات الاستهلالية، كالآتي:

إن سلطة الأمين العام للأمم المتحدة مكرسة في المادة ٩٧ من ميثاق الأمم المتحدة، التي تنص على أنه الموظف الإداري الأكبر للأمم المتحدة. ويقوم الأمين العام بهذه الصفة بإعداد وتقديم الميزانية البرنامجية للمنظمة إلى الجمعية العامة.

وتنص المادة ١٧ من ميثاق الأمم المتحدة على أن الجمعية العامة تصدّق على الميزانية.

وكما ورد في الرأي القانوني المؤرخ في ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٣ (TD/B/WP/INF.27)، أنشئ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) بقرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د - ١٩) بوصفه هيئة من هيئات الجمعية العامة. وأنشأ نفس القرار "هيئة دائمة للمؤتمر، هي مجلس التجارة والتنمية"، يتولى مسؤولية "إجراء التتبع اللازم واتخاذ ما يدخل في اختصاصه من التدابير اللازمة لتنفيذ توصيات المؤتمر وإعلاناته وقراراته ومقرراته الأخرى ولتأمين استمرار أعماله". وزيادة على ذلك، كلّف المجلس بأن "ينشئ من الهيئات الفرعية ما قد يكون لازما له لتأدية وظائفه على نحو فعال".

واعترافا بالدور الخاص لمجلس التجارة والتنمية، كهيئة فرعية دائمة تقوم بالإبلاغ إلى الجمعية العامة، يجوز للمجلس، من خلال فرقته العاملة، استعراض الميزانية البرنامجية للأونكتاد. ومع

ذلك، ينبغي أن يتم ذلك على نحو لا يخالف سلطة الأمين العام بموجب المادة ٩٧ من ميثاق الأمم المتحدة.

وفي ضوء ذلك، يجوز للأمين العام للأونكتاد استشارة الفرقة العاملة بشأن الجوانب البرنامجية للميزانية قبل صياغة الميزانية المقترحة للأونكتاد، ومراعاة آراء الفرقة العاملة عند الصياغة الفعلية للميزانية المقترحة لكي ينظر فيها الأمين العام للأمم المتحدة. وتتطلب المادة ٢(ب)'٣' من مشروع الاختصاصات تزويد الفرقة العاملة بمعلومات في شكل "مذكرة إحالة تبيّن التغييرات التي أجريت في الفروع المتصلة بالأونكتاد من الميزانية البرنامجية المقترحة فيما يتعلق بما قدمه الأمين العام للأونكتاد إلى الأمين العام للأمم المتحدة". ومع ذلك، وبقدر ما ستتعلق مذكرة كهذه بالمراسلات الامتيازية بين الأمين العام للأمم المتحدة وممثله في الأونكتاد، فلن يكون من الممكن الكشف عن المعلومات المطلوبة بدون التعدي على هذا الامتياز.

وعندما ينهي الأمين العام للأمم المتحدة مقترحاته للميزانية البرنامجية التي ستقدم إلى الجمعية العامة، ستتسلم الفرقة العاملة نفس المعلومات المقدمة إلى لجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، كما هو منصوص عليه في الرأي القانوني المؤرخ في ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٤. وفي تلك المرحلة، يكون على مجلس التجارة والتنمية أن يحيل إلى الآلية الحكومية الدولية وآلية الخبرة في نيويورك، أي لجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، على التوالي - أية آراء وتعليقات على الميزانية البرنامجية للأمين العام للأمم المتحدة التي تشمل الأونكتاد والمقدمة إليه عن طريق فرقته العاملة.

٣٧- وقال ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية إن النقطة الرئيسية المثيرة للقلق في نيويورك يبدو أنها الجزء الأخير من المادة ٢(ب)'٣'. بيد أن لديه الانطباع أيضا بأن نيويورك تقوم بمجرد توضيح موقفها بشأن هذا البند بعينه وأنها لا تعني بالضرورة رفضها للنص موضع البحث.

٣٨- وذكّر بأن أعضاء الفرقة العاملة قد عملوا مدة طويلة وبلا كلل للتوصل إلى اتفاق حول مشروع الاختصاصات. وقال إنه ينهم من المشاورات غير الرسمية التي أجريت مؤخرا بين أعضاء الفرقة العاملة وأعضاء اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية أنه، بشرط أن يكون من الواضح أن الفرقة العاملة تريد فقط أن تتاح لها فرصة لأن تطلع على مقترحات تعديل الميزانية والخطة المتوسطة الأجل وأن تعلق عليها، يكون ضمن الحق الامتيازي للموظف المسؤول عن الأونكتاد قبول أو رفض تعليقات الفرقة العاملة.

٣٩- وأضاف أنه يبدو الآن أن هناك طريقين ممكنين للمضي في مشروع الاختصاصات: إما أن يكون بمقدور المجلس أن يقرر إرساله إلى نيويورك طلبا لمزيد من التعليقات، أو يكون بمقدور المجلس التصديق

على مشروع الاختصاصات. وهو يفضّل إرسال مشروع الاختصاصات إلى نيويورك لطلب التعليق عليه وبعد ذلك إحالته إلى الفرقة العاملة للنظر فيما إذا كانت هناك أي حاجة إلى مزيد من التعديل.

٤٠- وقال الموظف المسؤول عن الأونكتاد إن الأمانة تفهم أن معنى الإشارة إلى المادة ٢(ب)'٣' هو أن الأمانة لن تكون حرة في الكشف عن المعلومات المطلوبة في تلك الفقرة لأن ذلك، طبقا للنص الذي قرأه، سيكون تعديا على الطبيعة الامتيازية للمراسلات بين الأمين العام للأمم المتحدة والموظف التابع له. ومن ثم، فإن الموافقة على المادة ٢(ب)'٣' ستعني أنه سيُطلب من الأمين العام للأونكتاد تقديم معلومات ليس حرا في تقديمها بشأن تعليمات الأمين العام للأمم المتحدة. وفيما يتعلق بمسألة معرفة ما إذا كانت هذه الحقيقة تُبطل أية مشاورات أخرى، أكد أن النص يمثل رأي الأمانة العامة للأمم المتحدة ولكن لا يمثل بالضرورة رأي هيئات الخبرة الحكومية الدولية التي لها دور في عملية الميزانية والبرامج، خاصة اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. ولذلك، ورغم أن الرسالة تنهي عملية المشاورة مع مقر الأمم المتحدة، فإنها لا تخل بالضرورة بمزيد من المشاورات مع الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبرة في نيويورك.

٤١- وأشار إلى أن الرسالة تؤكد إمكان قيام الأمين العام للأونكتاد باستشارة الفرقة العاملة بشأن الجوانب البرنامجية للميزانية قبل صياغة الميزانية المقترحة. وقال إنه يفهم أن الأرقام الواردة في الميزانية لن تتاح إلا بعد أن يكون الأمين العام للأمم المتحدة قد وضعها في شكلها النهائي وقدمها إلى اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية وإلى اللجنة الخامسة.

٤٢- ولاحظ ممثل الولايات المتحدة الأمريكية من الرسالة التي قرأها الموظف المسؤول عن الأونكتاد، أن المادة ٢(أ)'٢' من مشروع الاختصاصات مشوبة بعيب أساسي، أي أن خطة الفرقة العاملة للنظر في مشروع الميزانية البرنامجية بما في ذلك الأرقام قبل تقديمها إلى نيويورك لن تكون ملائمة. وبتعبير آخر، لن يكون بمقدور الأمين العام للأونكتاد إلا التشاور بشان المسائل البرنامجية، كما هي الممارسة حاليا. وما دام ذلك يمس صميم الموضوع، فإنه يتساءل عما ستكون الخطوات التالية. فهل تعتبر أمانة الأونكتاد أن هذا هو الرد النهائي وأن الفرقة العاملة قد أُخبرت بأن محاولتها لاستعراض مشروع الميزانية البرنامجية والتعليق عليه قبل تقديمه إلى نيويورك قد فشلت؟ وعموما، يرى أنه سيكون من المفيد أخذ آراء الهيئات الحكومية الدولية في نيويورك حول المشروع وأنه ينبغي أن تتاح الفرصة لمزيد من المشاورات مع العواصم.

٤٣- ولاحظ ممثل المملكة المتحدة أن الموظف المسؤول عن الأونكتاد قال إن رسالة نيويورك تستكمل نظر الأمانتين في هذا الموضوع. غير أن الرسالة لا تعكس آراء لجنة البرنامج والتنسيق أو اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، وأنه يرى أن المجلس في حاجة إلى أن يعرف تلك الآراء. وهو لذلك يؤكد اقتراحه بتقديم مشروع الاختصاصات إلى الهيئات الحكومية الدولية المختصة للتعليق. وبعد ذلك، إذا ظلت المشاكل

موجودة - كما يظهر في حالة المادة ٢(أ)'٢' و٢(ب)'٣' - فسيكون من الضروري إعادة الاختصاصات إلى الفرقة العاملة.

٤٤- وأيد ممثل اليابان اقتراح المملكة المتحدة بأن يسعى المجلس إلى الحصول على آراء لجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. وقال إن الاجتماع غير الرسمي الأخير بين أعضاء الفرقة العاملة وأعضاء اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية كان مفيدا جدا. وعموما، اتخذ أعضاء اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية موقفا إيجابيا إزاء مبادرة الفرقة العاملة، التي أيدوها بالشرطين التاليين '١' أن يكون الترتيب المطلوب ترتيبا داخليا في الأونكتاد؛ '٢' أن لا يوجد الترتيب تعارضا مع خصائص الهيئات القائمة في نيويورك، أي اللجنة الخامسة، ولجنة البرنامج والتنسيق، واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. وكما أكدت المملكة المتحدة، فإن المجلس لا يسعى إلى شيء ينتهك عملية صياغة ميزانية الأمم المتحدة. كما أن المجلس لا يقوض اختصاص أو سلطة لجنة البرنامج والتنسيق أو اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. بل المسألة هي بالأحرى مسألة تعزيز الروابط بين الفرقة العاملة وهيئات نيويورك.

٤٥- وقال ممثل فرنسا إن التطورات الحديثة بشأن هذه المسألة تدل على أن مبادرة الفرقة العاملة تثير عددا من المشاكل ليس فقط بالنسبة إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة وإنما أيضا بالنسبة إلى الهيئات الحكومية الدولية في نيويورك. ونظرا إلى هذه العوامل، فإنه يرى أن نص مشروع الاختصاصات يطرح من المشاكل أكثر مما يحل. ولا شك في أن الحوار مع كافة الهيئات المناسبة ضروري لتوضيح أن مبادرة الفرقة العاملة موضوعة بحزم في نهج متفق عليه يضم جميع الجهات الفاعلة المعنية. ورغم ذلك، يشعر أن من السابق لأوانه في هذه المرحلة الشروع في تقديم نص مشروع الاختصاصات إلى أية هيئة مهما تكن. فينبغي للدول الأعضاء في الأونكتاد أن تتمهل لكي تجري مزيدا من التشاور بشأن هذه المسألة ولكي ترى كيف يمكن إدراج الملاحظات غير الرسمية لأعضاء اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في مبادرة الفرقة العاملة، بغية التوصل إلى نص باعث على الرضى وسليم من الناحية القانونية بقدر أكبر من المشروع الحالي، الذي هو برغم كل شيء نتاج مشاورات غير رسمية.

٤٦- ولاحظ ممثل هنغاريا أنه، في سلسلة المشاورات غير الرسمية للأمين العام للأونكتاد، اتخذت الآلية الحكومية الدولية في جنيف بالفعل قرارا بشأن مجرى العمل المتعلق بمشروع الاختصاصات. ولكن، منذ اتخاذ هذا القرار، تلقى المجلس رد الفعل الرسمي من الأمانة العامة للأمم المتحدة. كما حصلت بعض الوفود على رد فعل غير رسمي من أعضاء اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. وهاتان الحادثتان أوجدتا حالة جديدة بالمقارنة بالظروف التي كانت سائدة أثناء المشاورات. ولذلك، فإنه يؤيّد اقتراح ممثل المملكة المتحدة.

٤٧- وقال ممثل ألمانيا إن رأي وفد بلده - الذي يعتقد أنه الرأي المشترك أوسع اشتراك داخل الاتحاد الأوروبي - هو أنه ينبغي للمجلس عدم التصديق على مشروع الاختصاصات في هذه الدورة التنفيذية السادسة. أما فيما يتعلق بالإجراء اللاحق، فإنه يرى أن رد الفعل الوارد من نيويورك في الرسالة ينبغي إحالته الآن إلى الفرقة العاملة بدلا من اتخاذ قرار في هذه المرحلة بإرسال مشروع الاختصاصات إلى هيئات حكومية دولية أخرى في نيويورك.

٤٨- وقال ممثل استراليا إنه، نظرا إلى الرسالة الواردة من نيويورك، ليس المجلس في هذه المرحلة في وضع يمكّنه من اتخاذ قرار بشان مشروع اختصاصات الفرقة العاملة. وإن أعضاء الفرقة العاملة الذين تمكنوا من الاشتراك في المشاورات غير الرسمية التي عقدت مؤخرا مع أعضاء اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية قد تولد لديهم الانطباع بأن أعضاء اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، إذ ساورهم بعض مشاعر القلق حول جوانب محددة للمشروع، يعترفون في الوقت ذاته بضرورة وضع اختصاصات واضحة للفرقة العاملة. وأضاف أنه نظرا إلى ما قامت به الوفود من عمل ضخم بشأن مشروع الاختصاصات، يأمل أن يتمكّن الموظف المسؤول عن الأونكتاد من إجراء المزيد من المشاورات في ضوء رد الفعل الوارد من نيويورك، بغية إنهاء هذا الموضوع في المستقبل القريب. وأخيرا، أعرب عن التقدير للأمانة لتعاونها في تسهيل المشاورات بشأن هذا الموضوع.

٤٩- وقال الموظف المسؤول عن الأونكتاد، في معرض رده عن النقاط المثارة، إن أمانة الأونكتاد تفهم كلمة "البرنامجية" الواردة في نص الرسالة بمعنى أنها تدل ضمنا على إجراء يستطيع بموجبه الأمين العام للأونكتاد إشراك الفرقة العاملة في آرائه المتعلقة بكيفية ترجمة الولايات الحكومية الدولية إلى برامج. وعندئذ يأخذ في اعتباره آراء الفرقة العاملة لدى تقديم ميزانية مكوّنة من أجزاء برنامجية ومالية إلى الأمين العام للأمم المتحدة. ولن يُكشف عن تلك الميزانية للفرقة العاملة. ويتخذ الأمين العام القرار بشأن الميزانية للمنظمة كلها، بما فيها الأونكتاد؛ وعندما تصبح تلك الميزانية متاحة، تقدَّم المعلومات البرنامجية والمالية على السواء إلى الفرقة العاملة التي تستطيع في تلك اللحظة تقديم توصيات أو مقترحات إلى الهيئات الحكومية الدولية المعنية في نيويورك، أي لجنة البرنامج والتنسيق، واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، واللجنة الخامسة.

٥٠- وفيما يتعلق بالمشاورات مع الهيئات الأخرى للأمم المتحدة، وجّه الانتباه إلى الفقرة ٢٣ من قرار الجمعية العامة رقم ١٩٩٥(د - ١٩) التي تنص على أن اختصاصات الهيئات الفرعية وأية هيئات فرعية أخرى منشأة من المجلس يصير إقرارها "بعد التشاور مع الهيئات المختصة التابعة للأمم المتحدة، على أن تولي هذه الاختصاصات المراعاة التامة لفائدة تفادي ازدواج المسؤوليات وتداخلها". وتستطيع أمانة الأونكتاد، إذا ما رغب المجلس، أن تكون بمثابة قناة لهذا التشاور مع الهيئات المناسبة في نيويورك. ومع ذلك، لاحظ وجهة النظر التي أعرب عنها وفد فرنسا والتي تفيد بأنه، قبل الشروع في التشاور مع هيئات خارجية، يتعين

أن تُجرى مشاورات أخرى داخل الآلية الحكومية الدولية للأونكتاد بغية التحقق من الخيارات الموجودة، وما هي المقترحات التي سوف تُعرض على الهيئات الأخرى للنظر.

٥١- وقال إن أمانة الأونكتاد، من جانبها، مستعدة للمضي قدما وفق أي من هذه الخطوط، أي '١' مزيد من التوضيح من المستشار القانوني ومن إدارة التنظيم والإدارة فيما يتصل بالمعنى الدقيق لنص رسالتهما؛ أو '٢' مشاورات مع هيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة على النحو المتصور في الفقرة ٢٣ من قرار الجمعية العامة ١٩٩٥(د - ١٩)؛ أو '٣' مزيد من المشاورات داخل الأونكتاد.

الإجراء الذي اتخذه المجلس

٥٢- قرر مجلس التجارة والتنمية، في الجلسة ٨٤٤ المستأنفة المعقودة في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، أن يؤجل المناقشات بشأن مشروع اختصاصات الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية (TD/B/EX(6)/L.1)، وأن يطلب من الموظف المسؤول عن الأونكتاد إجراء مشاورات بشأن الإجراءات المقبلة بغية وضع هذا البند على جدول أعمال دورة قادمة للمجلس.

خامسا - المسائل الإجرائية والمؤسسية والتنظيمية والإدارية

ألف - افتتاح الدورة

٥٣- افتتح السيد الشريف فواز شرف (الأردن)، رئيس المجلس في دورته الأربعين الحالية، الدورة التنفيذية السادسة لمجلس التجارة والتنمية في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤.

باء - مكتب المجلس

٥٤- نظرا لعدم وجود أي تغيير في المكتب الحالي للمجلس، فيما يلي أسماء أعضاء المكتب في الدورة التنفيذية السادسة:

الرئيس: السيد الشريف فواز شرف (الأردن)

نواب الرئيس: السيد يوري أفاناسييف (الاتحاد الروسي)
السيد آكيو إيجوين (اليابان)
السيد ريتشارد أ. بيرس (جامايكا)
السيد ساتيش تشاندرا (الهند)
السيد كلارك روجرس الابن (الولايات المتحدة الأمريكية)
السيد علي أحمد سحلول (السودان)
السيد أ. بينوأرغوت سيفايوس (اكوادور)
السيد زدينيك فينيرا (الجمهورية التشيكية)
السيد يوانيس كيناس (اليونان)
السيد محمد الناصر (تونس)

المقرر: السيد مارسيل فان در كولك (هولندا)

جيم - إقرار جدول أعمال الدورة

(البند ١ من جدول الأعمال)

٥٥- أقر المجلس جدول الأعمال المؤقت للدورة التنفيذية السادسة على نحو ما يرد في الفرع أولا من الوثيقة TD/B/EX(6)/1. (للاطلاع على جدول الأعمال، انظر المرفق الأول أدناه).

دال - تقرير دورة المجلس التنفيذية السادسة

(البند ٦ من جدول الأعمال)

٥٦- أذن المجلس للمقرر بأن يعد تحت سلطة الرئيس تقرير المجلس عن دورته التنفيذية السادسة.

المرفقات

المرفق الأول

جدول أعمال الدورة التنفيذية السادسة لمجلس التجارة والتنمية

١- قرار جدول أعمال الدورة

٢- استعراض سياسات التعاون التقني في الأونكتاد

٣- مركز الجماعة الأوروبية في اللجنة الخاصة المعنية بالأفضليات

٤- مشروع اختصاصات الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية

٥- مسائل أخرى

٦- تقرير دورة المجلس التنفيذية السادسة.

المرفق الثاني

العضوية والحضور*

١- كانت الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد والأعضاء في المجلس ممثلة في الدورة:

الاتحاد الروسي
الأرجنتين
الأردن
اسبانيا
استراليا
اكوادور
ألمانيا
اندونيسيا
أنغولا
أوروغواي
أوكرانيا
ايران (جمهورية - الإسلامية)
ايرلندا
ايطاليا
باراغواي
باكستان
البرازيل
البرتغال
بلجيكا
بلغاريا
بنغلاديش
بنما
بوروندي
بولندا
بوليفيا
بيرو
تايلند
تركيا
ترينيداد وتوباغو
تونس
جامايكا
الجزائر
الجماهيرية العربية الليبية
الجمهورية التشيكية
جمهورية تنزانيا المتحدة
الجمهورية الدومينيكية
جمهورية كوريا
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية
الدانمرك
رومانيا
زامبيا
زمبابوي
سري لانكا
السلفادور
سلوفاكيا
السنغال
السودان
السويد
سويسرا
شيلي
الصين
العراق
فرنسا
فنزويلا
فنلندا
فييت نام

---

* للاطلاع على قائمة المشتركين، انظر الوثيقة TD/B/INF.7.

قطر	ميانمار
الكاميرون	النرويج
كوبا	النمسا
كوستاريكا	نيبال
كينيا	نيجيريا
مالطة	الهند
ماليزيا	هندوراس
مدغشقر	هنغاريا
المغرب	هولندا
المكسيك	الولايات المتحدة الأمريكية
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	اليابان
منغوليا	اليونان

٢- وكان مركز التجارة الدولية للأونكتاد والغات ممثلا في الدورة.

٣- وكانت الوكالات المتخصصة والوكالات ذات الصلة التالية ممثلة في الدورة:

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
صندوق النقد الدولي
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

وكان الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ممثلا أيضا.

٤- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة:

الجماعة الأوروبية
جامعة الدول العربية
منظمة الوحدة الأفريقية

٥- وكانت المنظمة غير الحكومية التالية ممثلة في الدورة:

الفئة العامة
الاتحاد العالمي لرابطات الأمم المتحدة.

- - - - -